البنك المركزي يبقي سعر الفائدة دون تغيير

التغيّر المرتقب باتفاقية أوبك يرفع إنتاج النفط في الكويت

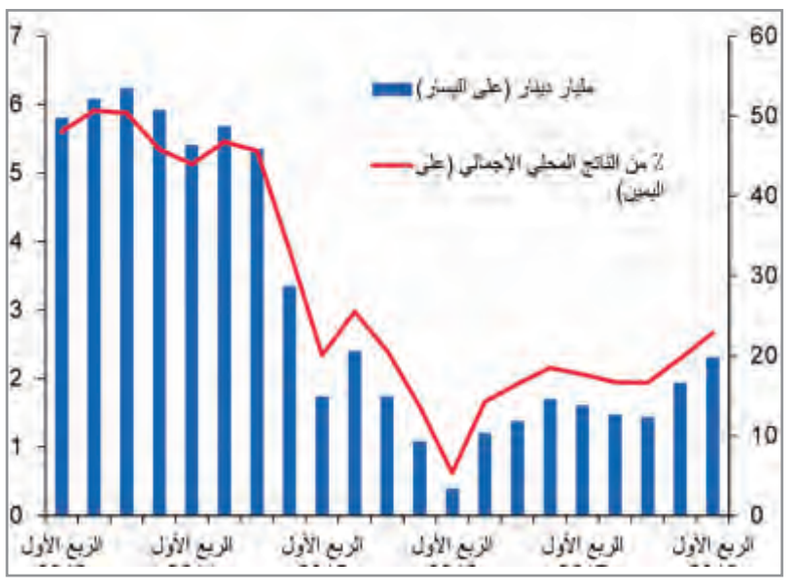

ميزان تجارة السلع

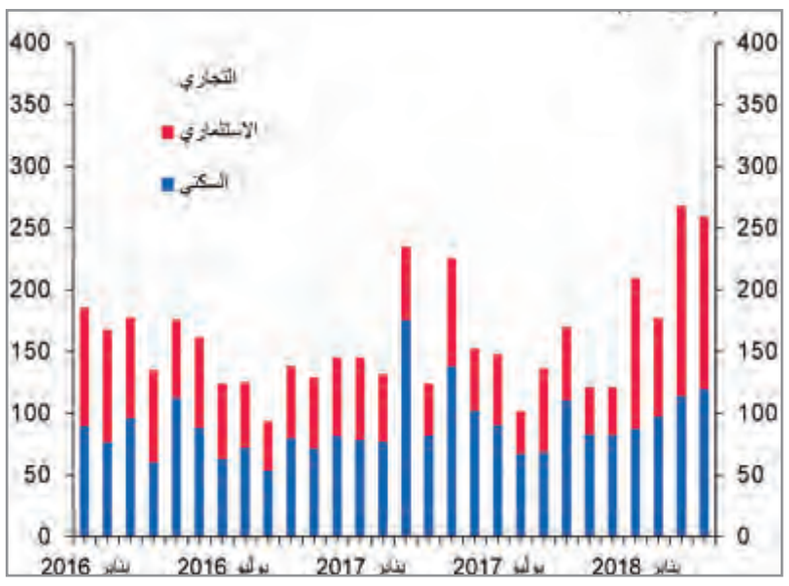

مبيعات قطاع العقار

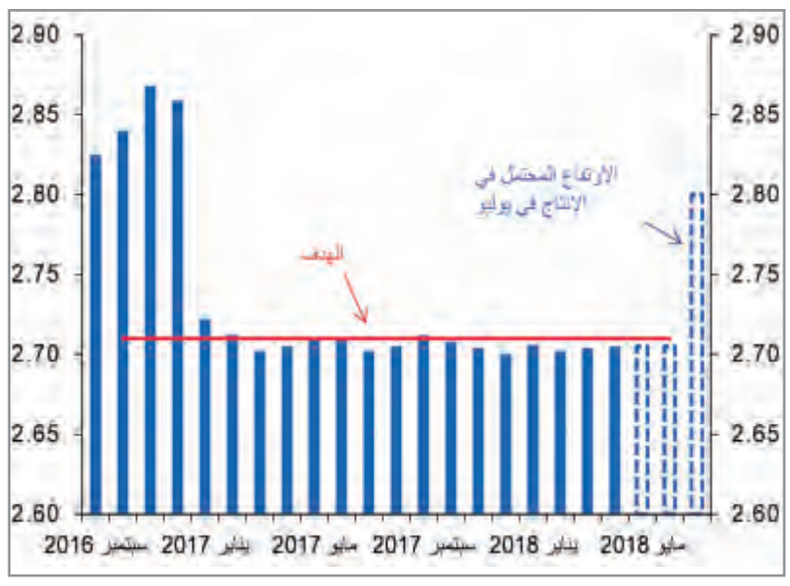

إنتاج النفط الكويتي

- توقعات برفع إنتاج الكويت النفطي ونموها الاقتصادي في العام 2018
- المبيعات العقارية المحلية تتراجع في أبريل بعد أدائها الجيد في مارس
- نمو الائتمان يسجل تباطؤاً يصل 1.5 بالمئة على أساس سنوي في أبريل
- ضعف الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال والودائع تسجل ارتفاعاً نتيجة توزيعات الأرباح
- فائض تجارة السلع يتسع ليصل إلى 2.3 مليار دينار في الربع الأول من 2018

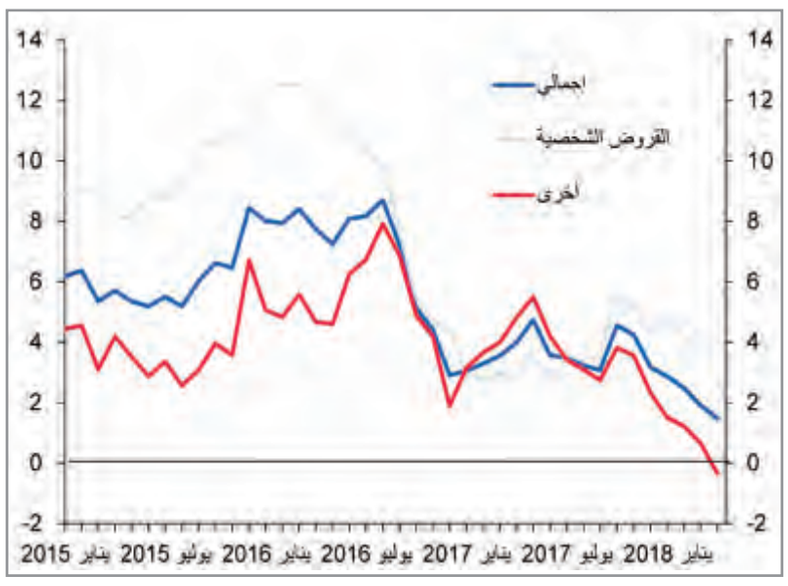

نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص

قال تقرير بنك الكويت الوطني أنه بالرغم من التراجع الطفيف الذي شهدته أسعار النفط خلال الأسابيع القليلة الماضية، فقد عمدنا إلى رفع توقعاتنا لنمو الاقتصاد هذا العام بالاستناد إلى التقديرات الأخيرة حول إنتاج النفط والتي ظهرت على إثر احتمالية تغير هدف إنتاج أوبك وشركائها في يونيو. وبينما عكست بيانات الائتمان الضعيفة لشهر مايو الصعوبة التي يواجهها النشاط غير النفطي لاكتساب زخم في نموه، قد يعزى هذا الأمر جزئياً إلى عوامل موسمية، لذا لا نزال نتوقع زيادة النمو بصورة طفيفة في النصف الثاني من العام 2018 وذلك فور أن يتحقق فعلياً أثر التوسع في الميزانية الجديدة. ويبدو أن موقف مجلس الأمة المعارض لقانون الدين العام الجديد قد بدأ أكثر ليونَة، مشترطاً أن تكون الموافقة مرتبطة بإصلاحات في الميزانية. ويسمح هذا القانون للحكومة لرفع حد الاقتراض إلى ما يصل إلى 25 مليار دينار مقارنة مع 10 مليار دينار في السابق، كما تمتد فترات الاستحقاق إلى ثلاثين سنة. ولكن لا يزال هناك معارضة شديدة.

أوبك وشركائها

تراجعت أسعار النفط في أواخر شهر مايو ومطلع ويونيو بعد انتعاشها في الأشهر الماضية. فقد تراجع سعر خام التصدير الكويتي من أعلى مستوياته التي بلغت ما يقارب 76 دولاراً للبرميل في منتصف مايو ليصل إلى 72 دولاراً للبرميل في نهاية الشهر، وذلك تماشياً مع تحركات مماثلة شهدها مزيج برنت. ويعكس هذا التراجع الأوليّ الارتفاع الكبير والسريع جداً الذي سجله إنتاج النفط بالإضافة إلى احتمالية اتخاذ أوبك وشركائها قرار الرفع هدف الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً في اجتماعها المزمع عقده في الثاني والعشرين من يونيو، لا سيما وأن تقييدها للإنتاج قد ساهم كثيراً في دعم الأسعار. وقد عاودت الأسعار ارتفاعها منذ ذلك الوقت، ليبلغ سعر خام التصدير الكويتي 74 دولاراً للبرميل في منتصف يونيو. وبالرغم من أن هذا الاجتماع قد يشهد معارضة شديدة لقرار رفع الإنتاج من قبل بعض الدول كإيران والعراق، إلا أننا نعتقد أن هذه المجموعة بقيادة السعودية (التي بدأت برفع إنتاجها منذ الشهر الماضي)، ستخفف من تقييد الإنتاج في النصف الثاني من العام 2018 وذلك للتعويض عن بعض التراجع الشديد في إنتاج فنزويلا خلال العام الماضي البالغ 0.5 مليون برميل يومياً وللتعويض أيضاً عن انخفاض الإنتاج في إيران مستقبلاً بفعل العقوبات المرتقبة.

وقد يستفيد قطاع النفط الكويتي من تخفيف القيود على الإنتاج، حيث التزمت الكويت بخفض الإنتاج المحدد الذي بدأ في العام 2016، محققةً انخفاضاً بنحو 5% ليصل إنتاجها حالياً إلى مستوى أعلى بقليل من 2.7 مليون برميل يومياً. ففي حال رفع المجموعة إنتاجها بواقع مليون برميل يومياً وبافتراض أن نسبة خفض الكويت لإنتاجها ستكون مماثلة للتي خضعت لها وفق اتفاقية الخفض الأولى، فإن ارتفاع إنتاج الكويت سيكون بواقع 80 ألف برميل يومياً أو 3% ليصل إلى ما يقارب 2.8 مليون برميل يومياً.

إنتاج النفط الكويتي

وقد قمنا بتغيير توقعاتنا لإنتاج النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لتلك التغيرات السابق ذكرها بدلاً من توقعاتنا السابقة التي بموجبها اعتقدنا أن تنتهي الاتفاقية بحلول نهاية هذا العام. ولكن في حال تقديم نهايتها إلى شهر يوليو، فمن المتوقع أن يتم تقديم الارتفاعات أيضاً التي توقعناها في العام 2019 إلى هذا العام تباعاً. لذا فمن المتوقع الآن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بواقع 1.5% هذا العام وبنسبة مماثلة في 2019 مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 0 هذا العام و1.5% في 2019. وقد يرفع ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.5% هذا العام من 1.8% في السابق.

أسعار العقار

تراجعت أسعار العقار في أبريل بواقع 15.1% على أساس شهري لتصل إلى 300 مليون دينار مقارنة بـ 353 مليون دينار في مارس. ولكن لا تزال المبيعات عند مستويات عالية مقارنة بالمتوسط الشهري للعام 2017 البالغ 181 مليون دينار والمتوسط الشهري للعام 2018 البالغ 277 مليون دينار. ويعود التراجع الشهري جزئياً إلى التأثيرات القاعدية الناجمة عن قوة المبيعات في مارس التي بلغت أقصى مستوياتها منذ ديسمبر من العام 2014. بالمقابل، ارتفع عدد الصفقات بواقع 19% على أساس شهري لتصل إلى 679 صفقة من 575 صفقة في مارس. وظلت مبيعات العقار الاستثماري بالأخص قوية في أبريل بينما تراجعت مبيعات العقار التجاري بعد قوتها في مارس.

مبيعات قطاع العقار

وظهر متوسط المبيعات الشهرية منذ بداية السنة للعام 2018 أعلى من مستواه في العام 2017، مما يشير إلى انتعاش نشاط العقار في العام 2018 في حال استمراره على هذه المستويات. واستقرت أسعار العقار في شهر أبريل مسجلة تحركات شهرية جيدة نسبياً في مختلف القطاعات العقارية باستثناء مكون الشقق الاستثمارية الذي استمرت أسعاره بالتراجع. وقد يفسّر استقرار الأسعار بارتفاع الطلب نتيجة الانخفاض الكبير في الأسعار خلال العام 2017 والربع الأول من 2018 والذي جاء نتيجة الوفرة الكبيرة في العقارات بأنواعها.

نمو الائتمان

تباطأ نمو الائتمان في أبريل ليصل إلى 1.5 فقط على أساس سنوي مسجلاً أدنى مستوياته منذ العام 2011، بينما جاء نمو ودائع القطاع الخاص قوياً. فقد تراجع الائتمان بواقع 166 مليون دينار على أساس شهري نتيجة تراجع الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية الذي يظهر عادة في بداية الربع بالإضافة إلى تراجع الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال بعد قوة أدائه لمدة شهرين متتاليين. وحافظ نمو الائتمان الممنوح للقطاع السكني على متانته بدعم من تسارع القروض المقسّطة المخصصة عادةً لغرض شراء المنازل.

القطاع الخاص

في الوقت نفسه، شهدت ودائع القطاع الخاص انتعاشاً بدعم من توزيع أرباح الشركات التي تأخر سدادها شهراً، مما أدى إلى ارتفاع عرض النقد بواقع 4% على أساس سنوي ليبلغ أقوى وتيرة له منذ سبعة عشر شهراً. ومن المتوقع أن يتسارع نمو الائتمان خلال الأسابيع المقبلة على إثر تمويل بعض أهم مشاريع النفطية وذلك وفق خطة شركة البترول الوطنية الكويتية التي تهدف إلى رفع طاقة الكويت الإنتاجية إلى 4 مليون برميل يومياً بحلول العام 2025.

الميزان التجاري

ساهم ارتفاع أسعار النفط مؤخراً في تحسن أوضاع التجارة الخارجية. فقد اتسع فائض تجارة السلع في الربع الأول من العام 2018 ليصل إلى 2.3 مليار دينار، أي ما يساوي تقريباً 23% من الناتج المحلي الإجمالي، من 1.9 مليار دينار في الربع الرابع من العام 2017. ويعكس هذا الارتفاع زيادة الإيرادات النفطية بواقع 5% لتصل إلى 4.4 مليار دينار وذلك نتيجة ارتفاع سعر خام التصدير الكويتي بواقع 8% على أساس ربع سنوي ليصل إلى متوسط 63 دولاراً للبرميل. وتشكّل الإيرادات النفطية ما يقارب 90% من كافة الصادرات السلعية.

وكان للواردات دوراً أيضاً، حيث سجلت تراجعاً بواقع 3.3% على أساس ربع سنوي لتصل إلى 2.6 مليار دينار. فقد كان نمو الواردات قوياً في العام الماضي، حيث بلغ أعلى مستوياته منذ خمس سنوات بواقع 10% وهو ما يبين قوة الطلب. وظل نمو الواردات السنوي جيداً في الربع الأول من 2018 عند 3% على أساس سنوي لكنه تراجع من 12% في الربع الرابع من العام 2017. ويعدّ النمو غير المعتاد في واردات السلع الاستثمارية أحد أهم أسباب النمو في العام الماضي، حيث بلغ 20% وتراجع بنسبة 1% فقط على أساس سنوي نتيجة ضعف واردات السيارات التي تشكل 9% من إجمالي واردات السلع.

سوق الكويت

أقفل مؤشر بورصة الكويت الرئيسي تداولات شهر مايو مسجلاً تراجعاً، ولكنه سرعان ما استعاد معظم خسائره وذلك نتيجة تحسن الثقة وأسعار النفط العالمية بالإضافة إلى تحركات أسواق المنطقة. ولا يزال أداء السوق دون المستوى، حيث بلغ التراجع الذي شهده حالياً في الربع الثاني من 2018 والبالغ 4.2%– منذ بداية السنة أكبر من الانتعاش الذي شهده في الأرباع الماضية. فقد تراجع المؤشر بواقع 0.9% منذ بداية السنة.

وتراجع نشاط متوسط قيمة التداولات اليومية في الأشهر الخمسة الأولى من العام بنحو النصف مقارنة بمتوسط العام 2017 ليصل إلى 11.5 مليون دينار يومياً. وتكاثف نشاط صافي عمليات البيع في تلك الفترة لدى المستثمرين المحليين مستفيدين من زيادة الشراء من قبل المستثمرين الأجانب في الفترة التي تسبق ترقية السوق من قبل شركة «فوتسي». وقد أدى ذلك إلى رفع متوسط حصة نشاط الاستثمار الأجنبي لفترة ثلاثة أشهر إلى مستوى قياسي بلغ 22%.

وشهد سوق الكويت للأوراق المالية في شهر يونيو أيضاً طرح شركة «المتكاملة القابضة» للاكتتاب الخاص، التي تعد أكبر مشغّل للرافعات وإحدى الشركات التشغيلية العائلية. وقد جمعت أكثر من 130 مليون دينار وشهدت تجاوزاً في طلبات الاكتتاب لأكثر من مرتين، مما يوضّح حكمَ الطلب المقيّد على الفرص الاستثمارية في الكويت. وقد فاق عدد المكتتبين أكثر منالف مساهم، مما يجعلها مؤهلة للإدراج في السوق الأولي، الأمر الذي سيساهم بدوره في دعم النشاط المحلي.

ومن المحتمل أن يستمر الهدوء في نشاط السوق خلال أشهر فصل الصيف ولكن من المتوقع أن يعاود التسارع في سبتمبر حينما يتم ضم بورصة الكويت لمؤشر «فوتسي راسل» للأسواق الناشئة. فقد تبنت البورصة مؤخراً تصنيف «فوتسي راسل» الصناعي وذلك لرفع مستوى السوق إلى المعايير العالمية وتسهيل عمليات الشراء التي تتم من الاستثمار الأجنبي في الوقت ذاته.

الدينار مقابل الدولار

استقر الدينار مقابل الدولار دون تغيير يذكر خلال الشهر حتى منتصف يونيو ليبقى عند مستوى 3.31 دولار إلا أنه ارتفع قليلاً مقابل اليورو والجنيه الإسترليني. وتشير هذه التحركات إلى قوة الدولار مؤخراً مقابل العملات الأخرى، وذلك على إثر التطورات السياسية في أوروبا وقوة بيانات أميركا الاقتصادية والتوقعات برفع مجلس الاحتياط الفيدرالي الفائدة.

وكما كان متوقعاً، رفع مجلس الاحتياط الفائدة مرة إضافية بواقع 25 نقطة أساس في منتصف يونيو. وعلى عكس العملات الأخرى في المنطقة المرتبطة بالدولار، يرتبط الدينار بسلة من العملات يتصدرها الدولار، وقد ارتأى بنك الكويت المركزي عدم رفع الفائدة في يونيو كي لا يسبب أي ضرر للنمو غير النفطي. فقد أعلن البنك المركزي أنه بصدد اتخاذ سياسات نقدية أخرى من شأنها الحفاظ على الفارق بين أسعار الفائدة وذلك من أجل الحفاظ على جاذبية الدينار، وأن باستطاعة البنوك رفع أسعار فوائدها على الودائع مع الحفاظ على سقف الفائدة على القروض. حيث رفع البنك المركزي بعد ذلك سعر إعادة الشراء بواقع 25 نقطة أساس، وقد رفعت البنوك تلك الفائدة على الودائع بذات النسبة.

«طيران الجزيرة» بصدد تدشين ثلاث رحلات أسبوعياً إلى «لاهور»

أعلنت شركة طيران الجزيرة، عن تسيير ثلاث رحلات أسبوعياً إلى مدينة لاهور بدءاً من 26 يونيو 2018، في إطار توسيع نطاق شبكتها خلال موسم الصيف.

وتعقيباً على ذلك، قال الرئيس التنفيذي في «طيران الجزيرة»، السيد / روهيت راماشاندران:»يسرنا أن نقدم خدمة جديدة إلى الجالية الباكستانية الموجودة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بإطلاق رحلاتنا إلى مدينة لاهور. هذه هي الوجهة الأولى لنا في باكستان ومن شأنها أن تسهّلمباشرة حركة سفر الباكستانيين الذين يعيشون في الكويت والبالغ عددهم 150 ألف مقيمور بطهم مع أصدقائهم وأقاربهم».

وتغادر ثلاث رحلات أسبوعياً من الكويت أيام الثلاثاء، والجمعة، والأحد في تمام الساعة 18:35 مساءً، وتصل إلى لاهور في تمام الساعة 00:10 صباحاً، بينما العودة أيام الاثنين والأربعاء والسبت في تمام الساعة 01:00 صباحاً على أن يكون الوصول إلى الكويت بتمام الساعة 02:55 صباحاً.

وتبدأ أسعار التذاكر للذهاب فقط من 45 ديناراً كويتياً، والذهاب والعودة بدءاً من 84 ديناراً كويتياً.

تعتبر لاهور العاصمة التجارية لباكستان، وهي ثاني أكبر مركز اقتصادي في البلاد وتضم أكبر مركز تكنولوجيا ومركزاً ثقافياً تاريخياً فيما تتسم بأسلوب معيشة نابض بالحياة. كما تعد لاهور موطناً للعديد من المعالم ذات الأهمية المعمارية مثل الجامع الكبير، ومسجدي وزير خان وبادشاهي، وحدائق شاليمار ومعبد غورودوارا دير صاحب، على سبيل المثال لا الحصر.

بنك المغرب يبقي سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 2.25 بالمئة

بنك المغرب المركزي

أبقى بنك المغرب المركزي على سعر الفائدة الرئيسي بدون تغيير عند 2.25%، وقال إنه لا يرى ضرورة للتدخل في سوق العملة مع استقرار قيمة الدرهم في نظام أكثر مرونة لسعر الصرف.

وقال المركزي، المعروف ببنك المغرب، في بيان، إن من المتوقع أن يصل التضخم، الذي تحركه بشكل رئيسي أسعار الغذاء، إلى 2.4% في 2018، قبل أن يتراجع إلى 1.4% في 2019.

وكان من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي 3.6% في 2018، بناء على توقعات بمحصول للحبوب قدره 9.82 مليون طن هذا الموسم. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.1% في 2019.

وقال البنك في البيان «وبناء على هذه التقييمات، لا سيما تلك الخاصة بمسار التضخم والنمو على المدى المتوسط، اعتبر المجلس أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي المحدد عند 2.25% لا يزال قائما وقرر إبقاءه دون تغيير».

وقال عبد اللطيف الجواهري والي (محافظ) بنك المغرب، إنه لا توجد ضرورة للتدخل في سوق العملة مع انحسار الضغوط على الدرهم بعد تطبيق نظام أكثر مرونة لسعر الصرف في يناير.

وقال الجواهري للصحافيين إن هناك نتائج إيجابية حتى الآن، مضيفا أن سوق التعاملات بين البنوك يعمل بشكل جيد.

وبموجب النظام الجديد لسعر الصرف في المغرب، يتم تداول الدرهم مقابل عملات صعبة في نطاق خمسة في المئة، صعودا وهبوطا بنسبة 2.5%، في كل من الاتجاهين. وتم تداوله عند 0.3% في كل من الاتجاهين.

ويقول المركزي وصندوق النقد الدولي إن الاحتياطيات الأجنبية للبلاد تتيح انتقالا أكثر سلاسة إلى نظام صرف أكثر مرونة.

ويتم تداول الدرهم مقابل سلة عملات يمثل اليورو فيها 60%، والدولار 40%.

وسيحوم عجز المعاملات الجارية حول 4.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام، و3.6 % في 2019. ومن المتوقع أن تبلغ احتياطيات النقد الأجنبي 255.4 مليار درهم (26.72 مليار دولار) بنهاية 2018، وهو ما يغطي فاتورة واردات البلاد لنحو ستة أشهر.

ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية نحو 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، و3.3%، في 2019.

وقال الجواهري إن من السابق لأوانه تحديد أثر الدعوة إلى مقاطعة استهلاكية لثلاث من أكبر العلامات التجارية في البلاد لقلة البيانات، لكن المركزي يتابع الموقف عن كثب.

ودفعت الحملة التي بدأت في 20 أبريل، سنترال–دانون، وهي جزء من دانون الفرنسية، لخفض الإنتاج وتسريح عمالة.

كما تستهدف الحملة محطات وقود إفريقيا، وشركة سيدي علي للمياه المعدنية. وقال الجواهري إن ارتفاع أسعار النفط والصراعات الدولية ربما يكون لها تأثير فوري على المالية العامة للمغرب، وبصفة خاصة من حيث تكلفة الاقتراض.

وأضاف أن سياسة الحماية التجارية الأميركية تضيف ضبابية وتقلبات إلى الأسواق العالمية.

موديز: تغطية القروض المتعثرة في البنوك السعودية 150 في المئة

كشف تقرير لوكالة موديز أن جميع البنوك السعودية ستحتفظ بمعدلات رسملة أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب رقابيا، بعد تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IFRS 9. وأوضحت موديز أن تطبيق المعيار الدولي الجديد سيؤثر على رسملة البنوك بنحو أربعة عشر مليار وسبعمئة مليون ريال.

وبلغ حجم تأثير تطبيق المعيار الدولي الجديد على رسملة البنوك السعودية 14.7 مليار ريال، بحسب تقرير لوكالة موديز للتصنيف الائتماني، إلا أن الوكالة أشارت إلى أن جميع البنوك السعودية ستحتفظ بمعدلات رسملة أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب رقابيا بعد تطبيق المعيار الجديد.

وأوضحت موديز أن كفاية رأس المال للبنوك السعودية ستبقى عند 17.6%، للشريحة الأولى من رأس المال، و18.3%، للشريحة الثانية.

وهاتان النسبتان أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي عند 8.5%، للشريحة الأولى و10.5%، للشريحة الثانية.

وأشارت موديز إلى أن ساما سمحت للبنوك بتوزيع تأثير المعيار الجديد على خمس سنوات حتى العام 2023، ما يعني أن تكلفة التطبيق على كفاية رأس المال لن تتجاوز 20 نقطة أساس هذا العام.

ولفتت موديز إلى أن تغطية القروض المتعثرة تحسنت إلى 150%، بنهاية العام الماضي، كما تراجعت مخصصات البنوك تراجعت بنسبة 21%، في الربع الأول، وهو ما ساهم في نمو الأرباح بنسبة 7.5%، خلال هذا الفصل.